مبادرات إستراتيجية لتحسين أداء

الاقتصاد السعودي

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي	١
المقدمة	٥
الرؤية	٧
مواطن القوة	٨
مواطن الضعف	١٣
الفرص المتاحة للمملكة	١٨
التهديدات التي تواجه المملكة	٢٠
مبادرات إستراتيجية لقطاعات محددة	**٢٣**
١. محور تطوير الموارد البشرية	٢٤
٢. محور زيادة كفاءة الجهاز الحكومي	٢٧
٣. محور تنويع مصادر الدخل	٣٠
٤. محور بناء مسار المعرفة	٣٢
الخاتمة	٣٤

مبادرات استراتيجية لتحسين أداء الاقتصاد السعودي

الملخص التنفيذي

يمرُّ الاقتصاد السعودي بفترة من الانتعاش القوي الناجم عن انتعاش سوق النفط العالمية للعديد من الأسباب التي لا تتحكم فيها المملكة . وفي ظل استمرار الاعتماد الكبير للمملكة على تصدير البترول الخام كمصدر اساسي للدخل، فان التقلبات التي قد تشهدها سوق النفط العالمية وانحسار انتعاشها للدخل، فانّ التقلبات التي قد تشهدها سوق النفط العالميه وانحسار انتعاشها سيؤثر بشكل كبير في أداء الاقتصاد السعودي.

كما أنَّ الانفتاح الاقتصادي للمملكة وعضويتها في منظمة التجارة العالمية تُحتّم مجاراة المنافسة الاقتصادية محلياً ودولياً، ولا تسمح بتأجيل أيَّة إجراءات يمكن تبنِّيها لوضع قاطرة الاقتصاد السعودي في مكانها الصحيح ، لتحقيق انطلاقة نمو مرتفع ومنتظم ومستدام.

وتستند هذه الاستراتيجية المقدمة على رؤية واضحة تنطلق من تعزيز المكانة الريادية الإسلامية للمملكة لتصبح مركزًا حيويًّا على المستوى الاقليمي – في مجالات التجارة والتمويل والمعرفة – ومُزوِّداً عالمياً رئيسياً للطاقة ومنتجاتها ذات القيمة المضافة.

ولتحقيق هذه الرؤية يجب التركيز على المحاور الأكثر أهمية والأعلى والأسرع مردودًا على الاقتصاد السعودي . وتتلخص هذه المحاور في التالي :

- تطوير الموارد البشرية.
- زيادة فعالية وكفاءة الجهاز الحكومي.
- تنويع الاقتصاد الوطني.
- بناء مجتمع قائم على المعرفة.

ومما يساعد على تحقيق هذه الرؤية من خلال هذه المحـــاور الاربعـــة تمتُّـــع المملكة بعدد من مواطن القوَّة نذكر منها :

الموقع الجغرافي الاستراتيجي، ومكانتها الإسلامية، والاستقرار السياسي، إضافة الى وفرة الإيرادات المالية لدى الدولة حالياً ، ونضج القطاع الخـــاص، مخزون كبير من مصادر الطاقة والثروة المعدنية. وفي المقابل فهناك العديـــد من مواطن ضعف تحتم العمل على التقليل من آثارها وتتمثل في ضعف أنظمة التعليم والتدريب، وعدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل الـــسعودي ، وتبـــاطؤ برنامج التخصيص، وضعف وتقادم بعض الأنظمة والتشريعات الحكومية بمـــا في ذلك النظام القضائي ، وتقلبات أسعار النفط، إضافة على عدم وجود نظـــام لتشجيع الابتكار والتطوير، وتفشيِّ البيروقراطية الحكومية ومساوئها .

لتشجيع الابتكار والتطوير، وتفشيِّ البيروقراطية الحكومية ومساوئها .

وتعرض هذه الاستراتيجية مجموعة من الخطوات الواجب اتخاذهـــا وتنفيـــذها بشكل سريع في إطار كل محور من المحاور الأربعة ويمكن تلخيـــصها فـــي النقاط التالية:

تطوير الموارد البشرية:

وذلك يتطلَّب ما يلي :

أولا : إنشاء لجنة عليا لشؤون المرأة ترتبط مباشرة بالملك، وتعمل على تحقيق الاستفادة المطلوبة من هذا العنصر الإنتاجي المهم وتفعيل دوره فـــي المجتمع ، وفي مختلف القطاعات ، والبحث في مختلف السبل المبتكرة لتحقيق هذا الهدف بما لا يتعارض مع القيم الإسلامية.

ثانياً: التوسع وبشكل كبير في الابتعاث بما لا يقل عـــن (٢٥٠٠٠) طالـــب وطالبة سنوياً.

ثالثاً: تخصيص التعليم العالي والتدريب، وحصر دور الدولة فـــي التنظـــيم والتمويل للتدريب.

رابعاً: فتح باب الاستقدام للكفاءات والمهارات ، وربط ذلك بالمؤهلات والرسوم التصاعدية .

رفع كفاءة الجهاز الحكومي:

أولاً: توجيه جميع أجهزة الدولة الرئيسية (الوزارات والهيئات) إلى تحويل رؤية الملك عبدالله الى تكليف مُلزم تتم ترجمتُه من قِبلِها الى أهداف واضحة قابلة للتنفيذ وفق جدول زمني محدد.

ثانياً: تعميم اللا مركزية في أجهزة الدولة
ويمكن ترسيخ مبدأ اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية على المستويين المركزي والمناطقي عن طريق إعادة تنظيم أجهزة الدولة ، مع ضرورة تحديد آليات للمساءلة تبعاً للصلاحيات الممنوحة لتحقيق اللامركزية.
ضرورة تحديد آليات للمساءلة تبعاً للصلاحيات الممنوحه لتحقيق اللامركزيه.
ويمكن أن يناط هذا التنظيم باللجنة العليا للتنظيم الإداري ومجلس الوزراء، على أن تقوم اللجنة المشتركة لمجلس الشورى ومعهد الإدارة العامة والقطاع الخاص بمتابعة تنفيذ التنظيم المعتمد.

ثالثاً: استصدار تشريع إطار عمل المؤسسات غير الحكومية ومن الضروري أن يشمل هذا التشريع دعم مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية بما فيها مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز المشاركة في الشأن العام، من خلال تقديم المشورة والمساعدة والرقابة على أداء القطاع العام و الخاص، من منظور المصلحة العامة ورفاهية المواطن.

تنويع مصادر الدخل :

أولاً: تكثيف عمليات استكشاف الغاز الطبيعي في مختلف أرجاء المملكة، وتطوير سياسة تقوم على الوضوح وعدالة التوزيع لتحقيق استفادة أكبر من هذا المصدر المهم، في إقامة مزيد من الصناعات المعتمدة عليه وزيادة القيمة المضافة.

ثانياً: إنشاء وزارة أو هيئة مستقلة لشؤون التجارة الخارجية، لمتابعة الواجبات والحقوق المترتبة على عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية، والعمل على تكوين الفرق التفاوضية المتخصصة لمتابعة مختلف الاتفاقيات التجارية

التي تكون المملكة عضوًا فيها، وتحقيق الاستفادة المطلوبة من مجالات التعاون التجاري الدولي.

ثالثاً: إنشاء صندوق يضمن استقرار الإيرادات العامة ، بأن يُخصَّص له جزء من الفائض المالي سنوياً، وتكون له إدارة مستقلة في إطار من الشفافية التامة.

رابعاً: وضع جدول زمني محدد لتنفيذ استراتيجية التخصيص والالتزام به بصورة جادة.

بناء مسار المعرفة:

بناء مسار المعرفة:

أولا: إنشاء هيئة عليا مرتبطة بخادم الحرمين الشريفين تكون مسؤولة عن المعرفة ، ومهمتها العمل على تحقيق الرؤية في هذا المجال، وتعمل على توفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لانطلاقة جادة لمسار المعرفة.

ثانياً: البدء بنموذج المدينة العلمية بمنطقتي (الشميسي) بمكة المكرمة و(عكاظ) بالطائف نواةً لمدن معرفية في مناطق المملكة الأخرى . وتستمد هذه المدن من رؤية خادم الحرمين الشريفين في الاستفادة من وجود الحرمين الشريفين لاستقطاب مختلف العقول ، وعلى رأسها العقول الإسلامية التي تمتلك الرغبة الكبيرة في تواجدها قرب هذين الحرمين.

ثالثاً: ضرورة توفير الدولة للبنية الأساسية ، من أراضٍ وخدمات عامة لازمة لانطلاقة مدينتي (الشميسي) و (عكاظ) .

رابعاً: تأسيس علاقة شراكة بين الدولة والقطاع الخاص لقيام مختلف الصناعات المعرفية في هذه المدينة.

المقدمة

يدخل الاقتصاد السعودي مرحلة مهمَّة تتمثل في الزيادات الكبيرة في الإيرادات النفطية ، ومِن ثمَّ تحقيقه لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال السنوات الثلاث الماضية ، وما صاحب ذلك من تسجيل فائض في الميزانية خلال نفس الفترة ، إضافة إلى قبول المملكة عضوًا في منظمة التجارة العالمية ، وقيام الدولة بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي تُحسِّن من الأداء الاقتصادي .

و جميع هذه التطورات الإيجابية تفرض إعادة النظر في طبيعة مسار الاقتصاد السعودي ، وإمكانية استمرار هذا الوضع الإيجابي ولفترة طويلة . والكيفية والمجالات التي يمكن تسريع الإصلاحات فيها حتى تضع عجلة هذا الاقتصاد على الطريق الصحيح لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منتظمة ، تتمتع بحصانة نسبية ضد تقلبات أسعار النفط ، وهو المصدر الذي لازال اعتماد المملكة عليه في تحقيق إيرادتها المالية كبيرًا جداً .

ومع امتلاك المملكة للعديد من عناصر القوة ، مثل : مكانتها الإسلامية ، والقاعدة الكبيرة من الثروات الطبيعية (من نفط وغاز ومعادن) ، والمجتمع الشاب في تركيبته السكانية ، ومركزها الجغرافي الاستراتيجي إلا أن هذه المزايا وغيرها لم تستغل بالشكل المطلوب ، ولازال الاقتصاد السعودي يعكس بصورة أو بأخرى أداء أسعار النفط الدولية ، ولم تستطع المملكة بعد إحداث

تنويع في مصادر الدخل – بتطوير حقيقي في القطاعات الاقتصادية غير النفطية – أو العمل على إحداث زيادات كبيرة في القيمة المضافة للنفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن ، أواستثمار أفضل للمزايا النسبية التي تمتلكها .

وفي ظل اندماج الاقتصاد السعودي في العولمة الاقتصادية ، فإن التحدي الذي يواجهه يتمثل في كيفية تحوله إلى اقتصاد يستطيع الصمود أمام المنافسة القادمة إليه ، ومدى إمكانية صمود صادراته أمام مُنافساتِها في الأسواق الدولية ، وبالتالي فهذا الاقتصاد لايمكنه الاستمرار في الأداء التقليدي معتمدًا على

وبالتالي فهذا الاقتصاد لايمكنه الاستمرار في الاداء التقليدي معتمدًا على

الإنفاق الحكومي لتحريكه ، في ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ، ومنها : الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وتنامي معدلات البطالة بين السعوديين تبعاً لذلك ، وتفاقم مساوئ البيروقراطية في الأداء الحكومي ، إضافة إلى غياب شبة كامل عن مواكبة نهج المعرفة وتقنية المعلومات الذي تبنته مختلف الدول ، وسيلة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وتركز هذه الاستراتيجية على هذه المجالات لتحديد طبيعة ما يمكن للدولة اتخاذه من مبادرات سريعة المردود لتطوير الموارد البشرية وزيادة كفاءة الجهاز الحكومي ، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل وبناء مجتمع معرفي يستطيع أن يتعايش والمنافسة الاقتصادية والتّقنيَّة .

الرؤية

العمل على تعزيز المكانة الإسلامية و الموقع الجغرافي للمملكة لتصبح مركزًا أساسيًا على المستوى الإقليمي في مجالات التجارة و التمويل و المعرفة، ومُزوِّدا رئيسيًا للطاقة ذات القيمة المضافة المرتفعة على المستوى العالمي، الأمر الذي يدعم كون المملكة جزيرة للاستقرار و الازدهار في المنطقة.

وتقود هذه الرؤية مجموعة من المبادئ و القيم الإسلامية الرامية إلى تحسين نوعية معيشة الفرد موجِّهة إيَّاه إلى الابتكار و الإبداع، ودَفع السَّعي للاستغلال الأمثل للموارد البشرية و الاقتصادية المتاحة ، في ظل التنافس العالمي في إطار من الانفتاح و الشفافية و المساءلة.

مواطن القوة المتاحة للمملكة

يتوفر للمملكة العديد من جوانب القوة التي تعطي دفعة كبيرة للاقتصاد السعودي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و منتظمة ، إذا تمَّ استغلالها بالشكل المطلوب. و يمكن تلخيص تلك الجوانب من خلال النقاط التالية:

أولا: المكانة المتميزة:

وهي ناشئة من : وجود الحرمين الشريفين ، ومن تمتُّعها بالموقع الجغرافي الاستراتيجي المتمثل في قربها من مختلف الأسواق الدولية ، وفي مرور خطوط بحرية أساسية في مياهها الإقليمية. وبالاستغلال الأمثل لهذا الجانب، تستطيع المملكة أن تستقطب العقول العلمية المتميزة و خبرات العالم الإسلامي على وجه التحديد، و تستفيد من موقعها الجغرافي لتكون مركزًا للعديد من أوجه النشاط التجاري و المالي و المعرفي. كما أن تسريع إقامة السوق العربية المشتركة و السوق الإسلامية المشتركة يؤدي إلى زيادة حجم الأسواق للسلع و الخدمات التي تتوسع المملكة في إنتاجها.

ثانيا: رؤية الملك عبدالله للإصلاح:

إن الرؤية الواضحة التي يحملها الملك عبدالله للإصلاحات ، و إصراره على المضي قدمًا في تنفيذها، تمثل دافعًا أساسيًّا لجميع الجهود نحو تعزيز هذا النهج المضي قدمًا في تنفيذها، تمثل دافعًا أساسيًّا لجميع الجهود نحو تعزيز هذا النهج الإصلاحي. ويمكن تفعيل مواطن القوة هذه من خلال:

١. وضع الجهات الحكومية المختلفة لبرامج إصلاحية مستمدة من رؤية الملك عبدالله.
٢. تحديد الاستراتيجيات و الأهداف المستندة إلى رؤية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ و المتابعة.

ثالثا: توفر الموارد الطبيعية:

وتتمثل في وجود ثروات طبيعية ضخمة من نفـط و غـاز و ثـروات معدنية. فالمملكة تمتلك ربع احتياطات العالم من النفط كما تمتلك خامس أكبـر احتياطي من الغاز في العالم، وكميات عديدة من الثروات المعدنية.

ويمكن الاستفادة من هذه الثروات من خلال اتّباع سياسات تعزز الـصلة بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلـى تطـوير الـصناعات المعتمدة على استخدام هذه الموارد من نفط و غاز و معادن كلقيمًا أساسيًّا، بما في ذلك التوسع في تطوير أجيال من المنتجات النهائية من البتروكيماويـات و المنتجات النفطية المكررة، لزيادة القيمة المضافة لهذه الثروات وتعزيز المكانة النسبية التي تمتلكها المملكة في هذا المجال.
كما أن التوسع في إنشاء التجهيزات الأساسية – بما في ذلك شـبكة الـسكك الحديدية– ، والعمل على تطوير الأنظمة و اللوائح التنفيذية، يـساعدان علـى تحقيق استغلال أفضل لهذه الموارد الطبيعية.

رابعا: القدرة المالية الحكومية:

هذه القدرة المالية نتجت بشكل رئيسي من جراء ارتفاع أسعار النفط وزيـادة إنتاج المملكة من النفط منذ أكثر من عامين، ونتج عن تلـك القـدرة تـسجيل فوائض مالية تمثل عاملاً أساسيًّا في دعم برامج التنمية الاقتصادية إذا ما أُحْسِنَ استغلالها. ويمكن في هذا المجال اتّباع السياسات التالية:

- العمل على ترشيد الإنفاق العام ، مع إعطاء الأولوية للإنفاق الرأسـمالي المنتج، مع العمل على تسريع برنامج إطفاء الدين العام.
- العمل على إصلاح النظام المالي للدولة ، من خلال الـشفافية و تعمـيم المساءلة و تنظيم و تبسيط الإجراءات الحكومية.
- العمل على تقليص حجم الجهاز الحكومي وزيادة كفاءته الإنتاجيـة دون المساس بالوظائف الرئيسية للدولة.

خامسا: وجود قطاع خاص ناضج:

وجود قطاع خاص قوي يُعدُّ ميزة أساسية تخفف عن الدولة عبء الدور الـذي كانت ولازالت تقوم به ، و هو القيام بالعديد من أوجه النـشاط الاقتـصادي، وبالتالي فإن دعم هذا القطاع يؤدي إلى أخذه زمام المبادرة في الاستفادة مـن الفرص وتحريك عجلة الاقتصاد السعودي . ويتحقق ذلك من خلال :

١. تعزيز المزايا النسبية التي تمتلكها المملكة في هذا المجال. مع التوسع فـي
١. تعزيز المزايا النسبية التي تمتلكها المملكة في هذا المجال. مع التوسع فـي
إنشاء التجهيزات الأساسية – بما في ذلك شبكة السكك الحديدية – وتطوير الانظمة واللوائح التنفيذية، وكلا الأمرين يساعدان على تحقيـق اسـتغلال أفضل لهذه الموارد الطبيعية.

٢. تسريع تنفيذ استراتيجية التخصيص التي اعتمدتها الحكومة، وتحديد أهداف وجداول زمنية واضحة مع الالتزام الجديِّ بها.

٣. ترسيخ مفهوم الإنتاجية والسلاسة في التعامل ، من قبل موظفي الحكومـة ، على نهج القطاع الخاص ، رغبة في تعزيز العلاقة بينهما لتـصبح علاقـة تكاملية لا تنافسية ، والحرص على إشراك القطاع الخاص في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٤. تحديد طبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص ، والاقتنـاع بـضرورة تخلي الدولة تدريجياً عن القيام بالنشاط الاقتصادي الـذي يمكـن للقطـاع الخاص القيام به ، مع إحتفاظها بدورها في تهيئة المناخ المناسـب لتحفيـز الاستثمار وضمان توفير الخدمات العامة بالمستوى الـذي يحقـق رفاهيـة المواطن السعودي.

سادسا : التركيبة السكانية الشابَّة:

تمثل فئة مَنْ تقلُّ أعمارهم عن (٢١ عامًا) أكثر من (٥٠%) من المجتمع السعودي. وإذا تلقى هذا الجيل التأهيل والتشجيع المناسبين، فإنه سيصبح مردودًا ومفتاحاً للاقتصاد الفعَّال.

سابعاً : وجود إرادة للتغيير في المجتمع السعودي:

مثَّلَ الانفتاح والعولمة فرصة للمجتمعات لِتبنِّي ما يمكن أن تستفيد منه من تجارب ناجحة تساعد على تحقيق رفاهية مواطنيها ومستوى معيشه أفضل دون المساس بقِيَمِها. ويمكن تعزيز إرادة التغيير هذه من خلال التالي :

١ – إعطاء فرصة أكبر لمزيد من حرية التعبير لأفراد المجتمع السعودي.

٢ – تطوير امتلاك مهارات القدرة على إدارة التغيير بصورة منتجة، والسماح بإنشاء مزيد من مؤسسات المجتمع المدني، فهي التي تهيء للتغيير، وتقوم بالدور الرقابي في العديد من المجتمعات الأخرى.

ثامناً : استقرار النظام السياسي ووحدة الشعب مع قيادته:

إن الاستقرار السياسي الذي تعيشه المملكة يعتبر عنصرًا مهمًّا لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، فأحدهما يُعزِّز الآخر. ويمكن تعزيز هذا الجانب من خلال:

١ – تطوير نظام المجالس والمنتديات العامة والمنابر المفتوحة للنقاش لكافة مستويات الاجهزة الحكومية.
٢ – تحقيق مزيد من الشفافية في المؤسسات المالية والسياسية للدولة.

تاسعا: وجود قيم إسلامية راسخة في المجتمع:

لابدَّ في هذا المجال من العمل على تعزيز الممارسات الإسلاميَّة ، أخلاقيَّة واجتماعية لتكون المشكّل الأصيل للعادات في المجتمع السعودي .

عاشرًا: وجود كفاءات مؤهلة:

تزخر المملكة بالعديد من الكفاءات المؤهلة في مختلف التخصصات، مع ذلك لم نستطع تحقيق الاستفادة المطلوبة منها، وبالتالي فمن المهم تحقيق التالي :

١ – وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
٢ – تطوير آليات تتصف بالشفافية والموضوعية بالنسبة لعملية الاختيار والتعيين لمختلف المناصب القيادية وغير القيادية.

وجميع مواطن القوة هذه يمكن استغلالها وتفعيل الاستفادة منها في ظل وجود إراده سياسية واضحة ، وقبول شعبي كبير غير مسبوق . وتعتبر مواطن القوة هذه ميزةً مهمَّة وشرطًا اساسيًّا للنجاح في برامج العمل لتنفيذ هذه الرؤية. ومن الواضح أنَّ وجود برنامج عمل واضح يلقى قبولاً وإقرارًا من القيادة ويرتبط بها، سيوفر قوة لإنجاز هذه الرؤية.

مواطن الضعف

هناك العديد من مواطن الضعف التي يعاني منها الاقتصاد السعودي، ويمكن تلخيصها في التالي :

أولاً : النقص الواضح في المعرفة وحجم المواهب والكفاءات:

ويمكن التعامل مع هذا الضعف من خلال:
ويمكن التعامل مع هذا الضعف من خلال:

أ – تعزيز دور القطاع العام ودفعه إلى التوسع في التدريب والتعليم محلياً وخارجياً، كما يجب على القطاع الخاص التوسع بشكل كبير في التدريب، وأن يتولّى زمام المبادرة في هذا المجال.

ب – تحسين نُظُم التعليم والتدريب والبحث والتطوير، ممَّا يدفع إلى إيجاد البيئة المناسبة لتحقيق التميُّز وتشجيع المواهب ، والتركيز على نوعية مخرجات التعليم والتدريب.

ثانياً : النظام القضائي ودوره في إعاقة الاستثمار :

ويعتبر هذا موطن ضعف رئيسي يدفع إلى عدم الاستفادة المثلى من فرص الاستثمار المتاحة، ويمكن التعامل معه من خلال :

أ – إجراء إصلاحات شاملة للنظام القانوني والقضائي في المملكة بما يضمن الحقوق، ويضمن عدالة وسرعة إصدار الأحكام.

ب – دعم الهيئة العامة للاستثمار لتتمكن من متابعة تذليل عوائق الاستثمار ، ومنها النظام القضائي.

ثالثاً : الأنظمة ومتطلبات سوق العمل :

وفي هذا المجال لا بد من:

أ – استكمال الإصلاحات في سوق العمل السعودي بما في ذلك الاستمرار في تطوير نظام العمل.

ب – إعادة هيكلة استراتيجية السعودة ، بما يؤدي إلى الاستفادة من العمالة الماهرة ، عنصرًا إنتاجيًا مهمًّا، دون الإصرار على أن تكون سعودية.

رابعاً: بطء تنفيذ برامج التخصيص:

ويلاحظ أنه مع مرور فترة زمنية طويلة على تبنيِّ استراتيجية التخصيص في المملكة، إلا أن التقدم نحو تنفيذها يسير ببطء ويشوبه الحذر الشديد – غير المبرر – والبيروقراطية في التعامل معه، لذا فمن الضروري إعطاء أولوية قصوى لتنفيذ هذا البرنامج من خلال :

أ – إنشاء هيئة مستقلة جديدة تشرف على تسريع تنفيذ برنامج التخصيص.

ب – وضع برنامج مرتبط بأهداف رقمية وزمنية محددة وطموحة لتنفيذ برنامج التخصيص والالتزام التام والجدِّي بهذه الأهداف الرقمية والزمنية.

خامساً : تقلبات أسعار النفط :

تؤدي تقلبات أسعار النفط العالمية إلى تذبذب الإيرادات الحكومية ، الأمر الذي يؤدي إلى تقلبات الإنفاق الحكومي ومِن ثَمَّ التأثير على تنفيذ العديد من البرامج التنموية . وإلى أن يتم التخفيض التدريجي في الاعتماد الكبير على إيرادات تصدير النفط الخام كمصدر أساسي للإيرادات الحكومية، فإن التعامل مع موطن الضعف هذا يمكن من خلال:

أ – استمرار المملكة في تبنِّي السياسة المعتدلة التي تحقق استقرار سوق النفط العالمي.

ب – العمل على إنشاء صندوق ضمان استقرار إيرادات النفط.

سادسا: عدم ملائمة مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل:

إن عدم ملائمة مضامين المناهج وكفاءة جهاز التدريس، أدَّى إلى وجود متخرجين لا تلبي مهاراتهم المكتسبة احتياجات السوق. وتتمثل مؤشرات هذا الخلل في النسب العالية للبطالة والمرشحة للتصاعد مستقبلا، في الوقت الذي تشهد معدلات النمو الاقتصادي الاسمية ارتفاعاً إلى نسب عالية وصلت عام ٢٠٠٥م إلى (٢٢,٥%) . ومع ذلك لم تحقق إحلالاً واضحاً للعمالة السعودية محل العمالة الأجنبية التي يصل عددها إلى حوالي ضعف عدد القوى العاملة الوطنية في سوق العمل (٣,٥ مليون عامل سعودي) . ولا شك أن هذا الواقع يُشير بقوَّة إلى ضعف مستوى التعليم والتدريب ، وعدم ملائمة المناهج ومخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل. وتعكس هذه المؤشرات ضعف مستوى مخرجات التعليم والمسارات التعليمية التي تمَّ من خلالها إعداد الخريجين فجاءت قدراتهم وتحصيلاتهم لا تتلائم مع متطلبات سوق العمل.

وهذا الإخفاق يُبرز أحد أهم السياسات التي تتطلب الأولوية في التنفيذ، وهي السياسة التعليمية ، من خلال اتخاذ خطوات وإجراءات لتحسين وإصلاح التعليم . ومثل هذه السياسه ستكون ذات مردود عالٍ ومباشر في تحسين الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. وهذا يتطلب مراجعة المسارات وتحسين المناهج بما يلبي الاحتياجات الوظيفية وتنمية المهارات وزيادة القدرة على التواصل مع الآخرين، والتعامل الأفضل مع تقنية المعلومات.

سابعا : ضعف برامج ومخرجات التدريب:

يتَّسم التدريب حالياً بتركيزه على دور الدوله بشكل اساسي، وبانَّصافه بمستوىً عالٍ من الأمية الرقمية، كما أن جانبه المهني لا يلبي متطلبات سوق العمل. وبالتالي فالاستمرار في الاعتماد على الدولة كحاضن رئيسي للتدريب غير ذي جدوى ؛ إذ فيه إهدار للموارد . وكما ذُكِرَ في السابق يمكن الاعتماد على مراكز التدريب الخاصة ، وإقامة شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ، وضبط تراخيص ممارسة المهنة وتوسيع دور صندوق تنمية الموارد البشرية ، إضافة لدور التوسع الكبير في الإبتعاث للتدريب وحصر دور الدولة في التشريع و التنظيم و الرقابة.

ثامناً : فهم الحكومة لدورها:

لازال النقاش يدور – على مختلف مستويات الاجهزة الحكومية – حول طبيعة الدور الحكومي في الاقتصاد ، والنشاط الذي يمكن أن تقوم به في هذا المجال ، سواءً الدخول في مزيد من المشروعات الإنتاجية – حتى وان كان بصورة مشتركة – أو الاكتفاء بالدور التشريعي وتقديم الخدمات العامة.

وفي هذا المجال لابد من وضع رؤية واضحة لدور الحكومة وطبيعة ما تقوم به في ظل عدم منافستها للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وتوضيح هذا الدور لمختلف قطاعات الدولة وفئات المجتمع.
الدور لمختلف قطاعات الدوله وفئات المجتمع.

تاسعا : تفشيِّ البيروقراطية:

إن معاناة الجهاز الحكومي من البيروقراطية واضحة ، من خلال الروتين والتضخم الوظيفي الذي يتصف به، ومايتج من كل ذلك من تعقيد للإجراءات وبطء شديد في التنفيذ لمختلف القرارات، ومايترتب على كل ذلك من ضعف الأداء الحكومي ، وعدم مواكبته لمتطلبات المرحلة التنموية الحالية.

ويمكن في هذا المجال تعزيز ثقافة المساءلة بوضع الأسس الواضحة لمزيد من المساءلة والمحاسبة على الأداء، وأيضاً العمل على نشر مبدأ اللا مركزية ومنح الصلاحيات الواسعة.

عاشراً : تقادم نظام الخدمة المدنية وبعده من الواقع:

وفي هذا المجال لابد من إجراء الاصلاحات والمراجعة الدورية لنظام الخدمة المدنية ، وخاصة فيما يتعلق بتعيين الموظفين ، والحوافز المقدمة لهم وتدريبهم وتطوير أدائهم وتقييمهم وإنهاء خدماتهم.

حادي عشر : تقادم نموذج تشغيل المؤسسات الحكومية القيادية:

لا بد من إجراء مراجعة شاملة لإجراءات العمل في مجلس الوزراء و الأجهزة التابعة له، وبحث السبل الأفضل التي يمكن للمجلس انتهاجها لإدارة ومراقبة عمل مختلف الوزارات بكفاءة و فعالية.

ثاني عشر : الإدارة الضعيفة لمبادرات الإصلاح:

وهنا تظهر الحاجة الى زيادة كفاءة وفعالية إدارة مشروعات مبادرات الإصلاح، على أن تستند الى مبدأ الإدارة بالأهداف ، مع تحديد واضح للمسئوليات والإطار الرقمي والزمني اللازم لتنفيذ هذه المشروعات.

الفرص المتاحة للمملكة

هناك العديد من الفرص المتاحة التي تساعد بشكلٍ كبير على تحقيق أهداف محور النمو والتنويع الاقتصادي المطلوب ، إذا تمَّ استغلالها بكفاءة .

أولاً : الحج والعمرة:

ويمكن التعامل مع هذا العامل من خلال التالي :

أ – تحسين التجهيزات الأساسية لشبكات النقل ، بما في ذلك المطارات وإنشاء السكك الحديدية والتوسع في النقل العام وغيرها، وعلى الأخص في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ب – بناء مراكز معلومات ومراكز ثقافية محلية تستفيد من التجمع متعدد الثقافات في مواسم الحج والعمرة.

ثانياً : قطاع الخدمات :

تنبع أهمية هذا القطاع من امتلاكه للعديد من الفرص المتنوعة، كما أنه القطاع الواعد لإيجاد فرص وظيفية جديدة للشباب السعودي في الفترة القادمة، وبالتالي فلا بد من:

أ – اجراءات الاصلاحات اللازمة للأنظمة التي تحكم هذا القطاع
أ – إجراءات الإصلاحات اللازمة للأنظمة التي تحكم هذا القطاع وبالذات القطاع المالي وقطاع السياحة.
ب – تطوير الخدمات ذات الصلة بقطاع الطاقة.

ثالثاً: المدن الاقتصادية الجديدة:

تمثل المدن الخَمْس التي يتم التخطيط لها فرصة أساسية للحد من الهجرة إلى المدن الرئيسية وما تمثله تلك الهجرة من ضغطٍ عليها، إضافة إلى المرونة الكبيرة في بنائها بصورة متكاملة ، آخذة في الاعتبار المزايا النسبية لموقع كل واحدة منها، وهنا لا بد من تطوير هيكلة شاملة لهذه المدن وضمان توفير فرص استثمار متكافئة للمواطنين في هذه المدن.

رابعاً: تنامي العولمة الاقتصادية:

رابعاً: تنامي العولمة الاقتصادية:

وهو ما يمثل فرصة لتحقيق الانفتاح المطلوب للاقتصاد السعودي ، خاصة في ظل عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية . وفي هذا الصدد فإنه من الضروري إقامة تحالفات اقتصادية قوية مع الدول الآسيوية ، مثل : الهند والصين وكوريا الجنوبية وغيرها، وتسريع إبرام اتفاقيات منطقة التجارة الحرة وأية إتفاقيات تحقق التكامل الاقتصادي مع مختلف الدول ، وعلى الأخص الدول العربية والإسلامية.

خامسا: الخبرة القوية للقطاع الخاص:

إن الاستفادة من الخبرات المتعددة التي تكونت لدى القطاع الخاص في المملكة في المشاركة في المراكز القيادية في الدولة تساعد على توجية الأداء الحكومي ليُدار بفكر اقتصادي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.

التهديدات التي تواجه المملكة

هناك بعض التهديدات التي تواجه المملكة، والتي قد تؤثر في أداء الاقتصاد السعودي . ويمكن تلخيصها من خلال التالي :

أولاً – الحرب في المنطقة والتهديد النووي:

ويمكن التعامل مع هذا التهديد المحتمل من خلال تكثيف النشاط
ويمكن التعامل مع هذا التهديد المحتمل من خلال تكثيف النشاط
الدبلوماسي والسياسي الذي تتزعمه المملكة للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة، كما يجب على المملكة التخطيط لتنويع منافذ التصدير المحلية للنفط الخام والصادرات الأخرى، والدخول في التحالفات الإقليمية والدولية المبنية على خدمة المصالح المشتركة وضمان الأمن الوطني و الإقليمي.

ثانياً: الإرهـــــــــــــاب:

وفي هذا المجال فإنه لابد من تشخيص ودراسة ومواجهة كافة الأسباب المؤدية إلى الإرهاب، إضافة إلى ضرورة تشجيع ثقافة التسامح وتعدُّد الآراء وتقبل الآخر وعدم التمييز بين مختلف المواطنين تبعاً لمذاهبهم ومناطقهم.

ثالثاً: تراجع أسعار النفط:

وهو أمر محتمل في الفترة القادمة ، خاصة إذا ما هدأت العوامل السياسية في منطقة الخليج وبقية مناطق العالم . ولذا فإنَّ من الضرورة الاستمرار في ترشيد الإنفاق الحكومي ، وتبنيِّ سياسة متحفظة في تقدير أسعار النفط في الميزانيات القادمة، وعدم التراخي في الإجراءات اللازمة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية.

رابعاً: منظمة التجارة العالمية:

بقدر ما تمثله عضوية المملكة في منطقة التجارة العالمية من إنجاز يساعدها على الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فإنها تمثل تحدياً كبيراً للاستمرار في الحفاظ على مصالحها ، ومواجهة المنافسة الإقتصادية محلياً ودولياً، وتفعيل دورها في المفاوضات متعددة الأطراف في إطار المنظمة. لذا فإنه من الضروري العمل على الانتهاء من التشريعات والأنظمة اللازمة لتفعيل عضويتنا في المنظمة، وإيجاد هيئة مستقلة (وزارة) للتجارة الخارجية.
كما أن بناء القدرات الوطنية ومساعدة الصناعات السعودية على مواجهة المنافسة القادمة يُعتبر أمرًا ضروريًّا في المرحلة القادمة.
المنافسة القادمة يُعتبر امرًا ضروريًا في المرحلة القادمة.

خامساً: زيادة معدل البطالة:

بما أنَّ المجتمع السعودي يُعدُّ مجتمعًا شاباً في تركيبته، فإن مشكلة البطالة بين السعوديين مرشحة للتزايد بشكل كبيرٍ في الفترة القادمة ؛ الأمر الذي يضع عبئاً تصاعدياً على الدولة في توظيف أعداد قد لا تكون بحاجة إليها . وهو ما يزيد من مشكلة البطالة المقنعة التي يتصف بها القطاع الحكومي ، وبالتالي يُضعف فرص تحسين كفاءة هذا الجهاز. ولمواجهة مشكلة البطالة يمكن تبنيِّ التالي :

١ – العمل على إيجاد الفرص الوظيفية من خلال التركيز على القطاعات والمشروعات ذات الاستخدام الأكبر للعمالة والتي وتعمل في نفس الوقت على زيادة القيمة المضافه للموارد الطبيعية المتاحه ، ومن ضمنها مشروعات المعرفة

٢ – إعادة هيكلة خطط السعودة لتكون أكثر فعالية وواقعية ، وتؤدي الى إتاحة مزيد من الفرص للسعوديين ، مع عدم الإخلال بإنتاجية الاقتصاد السعودي.

٣ – سرعة تنفيذ الإصلاحات اللازمة في قطاع التعليم والتدريب ، لتحقيق الموائمة المطلوبه بين المتخرجين الداخلين الى سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

سادساً: المهاجرون غير الشرعيين:

من الضروري معالجة وتصحيح أوضاع هـؤلاء المتخلفـين، وعلـى وجـه الخصوص من يستحق منهم الحصول على الجنسية ، والعمل علـى تجنـيس الوافدين الذين يشكلون قيمة مضافة للوطن.

سابعا: عدم القدرة على استيعاب التقنية:

وفي هذا المجال لا بد من العمل على تحقيق مختلف المبادرات الرامية الى سد وفي هذا المجال لا بد من العمل على تخفيق مختلف المبادرات الرامية الى سد الفجوة الرقميه على كافة المستويات، والذي سيعمل على توفير ذلـك بدرجـة رئيسية هو مسار المعرفة .

مبادرات استراتيجية لقطاعات محددة

تستهدف هذه المبادرات قطاعات ذات أهمية قصوى يتم البـــدء باتخـــاذ الإجراءات ذات المردود السريع والفعال ، تحت مظلـــة الرؤيـــة الاقتـــصادية الوطنية. وستكون هذه المبادرات جزءًا من التحرك السريع في أربعة محـــاور تتمثل في:
تتمثل في.

أولا: تطوير الموارد البشرية

ثانيا: زيادة كفاءة الجهاز الحكومي

ثالثاً: تنويع مصادر الدخل

رابعاً: بناء مسار المعرفة

المحور الأول:

تطوير الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية العنصر الإنتاجي الأساسي والمحرك للاقتصاد، وبالتالي فإن الهدف من تطوير هذا المحور هو العمل على إيجاد بيئة مناسبة لتنمية قوى عاملة سعوديَّة ذات قدرة وكفاءة إنتاجية عالية.

الرؤية

تتمثل الرؤية في هذا المجال في التالي :
إيجاد قوى عاملة تتصف بالانتظام والمهارة والتحُّفز، متعلمة ومتدربة تساهم في دفع نمو الناتج المحلي السعودي ، والمضي بتحقيق التنافسية المطلوبة للاقتصاد السعودي عالميًّا.

الأهداف الاستراتيجية

وللوصول الى تحقيق مثل هذه الرؤية لتطوير الموارد البشرية، فإن هنالك حاجة الى أهداف محددة عملية يمكن تحقيقها وتتمثل في النقاط التالية :

أولا : إنشاء مؤسسات فنية متخصصة في مجال التعليم التقني والتطبيقي من شأنها أن تجتذب كبار العلماء من كافة أنحاء العالم ، وذلك بالاستفادة من ميزة القرب من المشاعر المقدسة.

ثانيا : إيجاد إطار لتقديم التدريب على كافة المستويات محليًّا وفي الخارج ، وذلك بالاستفادة من الموارد المتاحة مثل صندوق تنمية الموارد البشرية (HRDF) وبرنامج التدريب الفني العسكري (MTTP) ، بالاضافة إلى الاستفادة من حوافز الإعفاء الضريبي.

ثالثاً: إنشاء شبكة محكمة من المشاركة على نطاق القطاعين العـــام والخـــاص (المحلي والدولي) لتقديم منهاج دراسي يقوم على مبدأ الجدارة ويشكل نظامًـــا تعليميًّا عالمي المستوى.

رابعاً: تحسين الفرص الحالية والمستقبلية للاستفادة من المواهب الكامنة للقـــوة العاملة النسائية بما يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

خامساً: تأسيس برنامج وطني رائد يستهدف مرحلة ماقبل سن الدراسة وحتـــى الصف الثالث الابتدائي من التعليم المختلف وذلك بإدارة قوة عاملة نسائية.

الصف الثالث الابتدائي من التعليم المختلف وذلك بإدارة قوة عاملة نسائية.

سادساً: إيجاد بيئة قادرة على اجتذاب المربين ذوي الكفاءات العالية.

سابعاً: الترويج لبرنامج الأخلاق الوطنية القائم على نماذج الأدوار والمهارات السلوكية الإسلامية.

مبادرات سريعة المردود

ويمكن تلخيص أهم المبادرات التي يمكن تبنيها في مجال تطوير الموارد البشرية والتي يتوقع أن يكون لها مردود إيجابي كبير وسريع من خلال النقاط التالية:

أولاً: إنشاء هيئة عليا لشؤون المرأة ترتبط مباشرة بخادم الحرمين الشريفين وتعمل على تحقيق الاستفادة المطلوبة من هذا العنصر الإنتاجي المُهم والمعطّل في جزء كبير منه، والعمل على تفعيل دوره في المجتمع وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، والبحث في مختلف السبل المبتكرة لتحقيق هذا الهدف بما لا يتعارض والقيم الاسلامية.

ثانياً: التوسع وبشكل كبير في الابتعاث للخارج ، سواءً للتعليم أو التدريب، وجعل الهدف الوصول الى ما لا يقل عن (٢٥ ألف) مبتعث سنويًّا.
وفي هذا المجال، فإنَّ تبنيِّ برامج تدريبية للقطاعين العام والخاص في مختلف الشركات العالمية في الخارج يعتبر أمراً أساسيا لاكتساب المهارات من مصدرها. ويمكن تمويل هذه البرامج عن طريق صندوق تنمية الموارد البشرية بمشاركة القطاع الخاص ، أو عن طريق برنامج التوازن الاقتصادي الذي سيشهد انتعاشاً كبيراً في الفترة القادمة.

ثالثاً : العمل على تخصيص التعليم العالي قدر الإمكان، وحصر دور الدولة في هذا المجال في دورالمنظم بشكل رئيسي. كما أن الإسناد التدريجي لبرامج التدريب للقطاع الخاص هو أمر مهم جدًا لمعرفة هذا القطاع بطبيعة المهارات المطلوبة مع ضرورة استمرار الدعم الحكومي لهذه البرامج.

رابعاً: فتح باب الاستقدام للكفاءات والمهارات وربط ذلك بالمؤهلات والرسوم التصاعدية.

المحور الثاني:

زيادة كفاءة الجهاز الحكومي

إن وجود جهاز حكومي يتمتع بكفاءة عالية يعتبر عاملاً أساسيًّا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة للمملكة، فهو الأداة لتطبيق مختلف التشريعات والأنظمة ، وتوجيه دفة الاقتصاد السعودي ، والعمل على تلافي كل ما يُعيق نموه.

الرؤية

إيجاد هيكل تنظيمي لقطاع عام متكامل ومثالي يطبق سياسات ترمي الى توجيه وتطوير وتشجيع حركة تنمية قائمة على أسس راسخة وقابلة للبقاء تراعي مصالح المواطن وفق مقتضيات العدالة والقيم الأسرية.

الأهداف الاستراتيجية

لتحقيق هذه الرؤية الخاصة بزيادة كفاءة وفعالية الجهاز الحكومي، لا بدَّ من تحقيق الأهداف التالية:

أولا: تبني السياسات القادرة على ترجمة الإصلاحات الى أعمال قابلة للتطبيق.

ثانياً: وضع هيكل تنظيمي أكثر كفاءة ويتصف باللامركزية، ويتمتع بمزيد من

ثانياً: وضع هيكل تنظيمي أكثر كفاءة ويتصف باللامركزية، ويتمتع بمزيد من
الصلاحيات.

ثالثاً: تطوير وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية في مختلف مستويات الأجهزة الحكومية، وتقليص سيطرة بعض هذه الاجهزة على القرارات الاقتصادية.

رابعاً: إدارة الموارد المالية الحكومية بصورة أفضل، بما يحقق الاستفادة المثلى منها ، وبالذات في القطاعات الإنتاجية ، مع ترشيد الإنفاق في القطاعات الاستهلاكية.

خامساً: دعم المؤسسات الاجتماعية وتطويرها بما فيها مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز المشاركة الفعَّالة في أمور الشأن العام واتخاذ مختلف القرارات.

مبادرات سريعة المردود

أولا: مطالبة جميع أجهزة الدولة الرئيسية (الوزارات والهيئات) بتحويل رؤية الملك عبدالله الى تكليف ملزم لها: تتم ترجمته من قِبَلِها الى أهداف واضحة قابلة للتنفيذ ، وفق جدول زمني محدد.

ثانياً: تعميم اللامركزية لأجهزة الدولة:

ويمكن ترسيخ مبدأ اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية – على المستويين المركزي و المحلي – عن طريق إعادة تنظيم أجهزة الدولة ، مع ضرورة وضع آليات محددة للمساءلة تبعا للصلاحيات الممنوحة لتحقيق اللامركزية. ويمكن أن يُناط هذا التنظيم باللجنة العليا للتنظيم الإداري ومجلس الوزراء، على أن تقوم اللجنة المشتركة لمجلس الشورى ومعهد الإدارة العامة والقطاع الخاص بمتابعة تنفيذ التنظيم المعتمد.

ثالثا : استصدار تشريع إطار العمل للمنظمات غير الحكومية:

ومن الضروري أن يشمل هذا التشريع دعم المؤسسات الاجتماعية و مؤسسات المجتمع المدني التي تعزز من المشاركة في الشأن العام ، من خلال تقديم المشورة والمساعدة والرقابة على أداء القطاع العام من منظور المصلحة العامة ورفاهية المواطن.

المحور الثالث:

تنويع مصادر الدخل

ويهدف هذا المحور الى تطوير قطاعات الاقتصاد بطريقة متوازنة تقود إلى تحقيق نمو منتظم ، وإلى إيجاد فرص وظيفية جديدة ، إضافة الى زيادة في القيمة المضافة للموارد الطبيعية المتاحة، ويدفعنا إلى ذلك ضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي اللازم لتخفيض الاعتماد الكبير على دخل صادرات النفط الخام.

الرؤية

وتتمثل الرؤية بالنسبة لهذا المحور في التالي :
تحقيق الاستفادة المثلى من المزايا النسبية المتاحة والإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي الى تطوير اقتصاد يتصف بالمرونة والقدرة على التكيف والابتكار مِمَّا يُمكّن من المنافسة عالميًّا، ويقلل من الاعتماد الكبير على إيرادات تصدير النفط الخام.

الأهداف الاستراتيجية

وتتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:

١ – أن تصبح المملكة عاصمة الطاقة للعالم (شاملاً مصادر الطاقة التقليدية والبديلة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين)
٢ – أن تُصبح محور حركة المواصلات للمنطقة من خلال الاستخدام الفعال للموانئ ، والبحر ، والبر ، والجو (بهدف نقل ٢٥٠ مليون شخص سنوياً).
٣ – أن تتبوَّأ مركز القيادة في الصناعات القائمة على المعرفة (KBI) ، شاملاً علوم الحياة وتقنية نقل المعلومات (ICT) .. الخ
٤ – تأسيس مركز إسلامي للتقنية التطبيقية والمنتجات المالية.
٥ – التركيز على مواسم الحج والعمرة في جهود التوسع في الإمكانيات السياحية للبلاد.
٦ – أن تُصبح الثروة المعدنية أحد الموارد الرئيسية للدخل خلال عقدين من الزمن.

مبادرات سريعة المردود

هنالك العديد من المبادرات التي يمكن تبنيها للمساعدة في تنويع مصادر الدخل، ويمكن تلخيصها من خلال النقاط التالية :

أولا: تكثيف عمليات استكشاف الغاز الطبيعي في مختلف أرجاء المملكة، وتطوير سياسة تقوم على الوضوح وعدالة التوزيع لتحقيق استفادة أكبر من هذا وتطوير سياسة تقوم على الوضوح وعدالة التوزيع لتحقيق استفادة اكبر من هذا المصدر المهمِّ في إقامة مزيد من الصناعات المعتمدة عليه، وزيادة القيمة المضافة.

ثانيا: إنشاء وزارة أو هيئة مستقلة لشؤون التجارة الخارجية، لمتابعة الواجبات والحقوق المترتبة على عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية، والعمل على تكوين الفرق التفاوضية المتخصصة لمتابعة مختلف الاتفاقيات التجارية التي تكون المملكة عضوًا فيها، وتحقيق الاستفادة المطلوبة من مجالات التعاون التجاري الدولي.

ثالثا: إنشاء صندوق لضمان استقرار الإيرادات العامة على أن يخصص له جزء من الفائض المالي سنويا، وتكون له إدارة مستقله في إطار من الشفافية التامة.

رابعا: إيجاد وسيلة فعالة لتسريع برنامج التخصيص بالمملكة والذي يعاني من البطء في تنفيذه ، ومن الضروري وضع جدول زمني وأهداف رقمية وخطة تنفيذ واضحة تتصف بالديناميكية، ويقوم على تشغيلها قيادة قوية مستقلة وقادرة وتتمتع بالصلاحيات اللازمة.

المحور الرابع:

بناء مسار المعرفة

وتنبع أهمية هذا المحور من كونه أقل المحاور الأربعة تطوُّرًا في المملكة ، على الرغم من أهميته المطلقة . وبالرغم من الجهود المتناثرة لتطوير مسار المعرفة، إلا أن الحاجة ضرورية للبدء بمشروع محدد يكون نواة لمشروعات معرفية أخرى في المملكة، وتمثل مدينتي المعرفة المقترحة في منطقتي (الشميسي) بمكة المكرمة و (عكاظ) بالطائف نواة لهذا المحور، حيث يمكن أن توفر هاتين المدينتين بيئة علمية وتقنية متميزة، مستفيدة من الرغبة الجامحة لدى الكثير من العقول وخاصة الإسلامية في العمل بالقرب من الحرمين الشريفين.

الرؤية

وتتمثل الرؤية في التالي:
جعل المملكة العربية السعودية مجتمعا معرفيًّا متميِّزًا يستفيد ويدعم المزايا الفريدة والنسبية المتوفرة للمملكة بما في ذلك مكانتها الإسلامية.

أولا: الاستفادة المثلى من المزايا النسبية التي تمتلكها المملكة بما في ذلك النفط والغاز والثروة المعدنية وميزة المكانة الدينية بوجود الحرمين الشريفين.

ثانيا: توفير بيئة تستفيد من الكفاءات المحلية والعربية والدولية القادرة على إيجاد الفرص.

ثالثاً: توطين التقنية وتبني وتشجيع المبادرات الوطنية في مجال المعرفة، بما في ذلك مبادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: وضع برنامج للتحول الاجتماعي يعمل على إبراز أهمية ودور ومتطلبات الصناعات المعرفية، والتعريف بالفرص الاستثمارية التي توفرها الصناعات المبنية على المعرفة.

خامساً: العمل على توجيه المؤسسات العلمية والتقنية الرائدة لخدمة القطاعات الإنتاجية والخدمية بالمملكة.

مبادرات سريعة المردود

أولا : إنشاء هيئة عليا مرتبطة بخادم الحرمين الشريفين تكون مسؤولة عن المعرفة . ومهمتها العمل على تحقيق الرؤية في هذا المجال، من خلال العمل على توفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لانطلاقة جادة لمسار المعرفة.

ثانياً : البدء بنموذج المدينة العلمية بمنطقتي (الشميسي) بمكة المكرمة و (عكاظ) بالطائف كنواة لمدن معرفية في مناطق المملكة الأخرى، وتتأسَّس هذين المدينتين على رؤية خادم الحرمين الشريفين في الاستفادة وتناسس هذين المدينتين على رؤية خادم الحرمين الشريفين في الاستفادة من وجود الحرمين الشريفين لاستقطاب مختلف العقول ، وعلى رأسها العقول الاسلامية التي تمتلك الرغبة الكبيرة في تواجدها قرب هذين الحرمين.

ثالثاً: ضرورة توفير الدولة للبنية الأساسية من الأراضي والخدمات العامَّة اللازمة لانطلاقة مدينتي (الشميسي) و (عكاظ) .

رابعاً: تأسيس علاقة شراكة بين الدولة والقطاع الخاص لقيام مختلف الصناعات المعرفية في هذه المدينة.

الخاتمه

بات واضحاً أن استمرار الاقتصاد السعودي في أدائه التقليـــدي دون إحـــداث تغييرات جوهرية فيه تجعله يواكب الاقتصادات العالمية المنافسة – أمر يجعله أكثر عرضه لتقلبات الأسواق العالمية ، وقد يؤدي به إلى تحقيق معدلات نمـــو متواضعة تساهم في تفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية ، مثل : البطالة والدين
متواضعة تساهم في تفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية ، مثل : البطالة والدين
العام وضعف مواجهة المنافسة العالمية في مختلف قطاعاته .

ومالم يكن هناك استغلال أفضل لعناصر القوة التي تمتلكها المملكة – وبالذات تلك التي تعطيها ميزة تنافسية مثل مكانتها الاسلامية وامتلاكهـــا لاحتياطـــات كبيرة من النفط والغاز والمعادن ولمجتمع شاب وقطاع خاص ناضج وغيرهـــا – فإنَّ الاقتصاد السعودي لن يقوى على مواجهه التحـــديات . ومـــن خـــلال التركيز على المحاور الأربعة – والمتمثلة في تطوير الموارد البشرية وزيـــادة كفاءة الجهاز الحكومي والعمل على إحداث تنويع حقيقي لمصادر الدخل إضافة إلى ضرورة بناء مجتمع معرفي يقود التنمية الاقتصادية في المملكة ، نستطيع أن ندفع الاقتصاد السعودي نحو تحقيق معـــدلات نمـــو إقتـــصادي منتظمـــة ومستدامه تعمل على إيجاد فرص وظيفية كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السعوديين الداخلين الى سوق العمل.

وقد اقترحت هذه الاستراتيجية مجموعة من المبادرات سريعة المردود يمكـــن للدولة تبنيها في هذه المحاور الأربعة . ففي مجال تطوير المـــوارد البـــشرية

تتمثل هذه المبادرات في تفعيل برامج التعليم والتدريب والابتعاث بشكل واسع . مع تقليل الاعتماد على الدور الحكومي في تنفيذها، إضافة إلى إنشاء هيئة عليا تختص بشؤون المرأة وكيفية الاستفادة من هذا العنصر المنتج اقتصادياً واجتماعياً. أمَّا في مجال زيادة كفاءة الجهاز الحكومي فتتمثل في ضرورة تعميم اللامركزية لأجهزة الدولة وتحويل رؤية الملك عبدالله الإصلاحية إلى برامج عملية لكل أجهزة الدولة ، إضافة الى تقنين وتوسيع عمل المؤسسات غير الحكومية التي تدعم الدور الرقابي على الأداء الحكومي وتساعد في اتخاذ القرارات .

أمَّا في مجال تنويع مصادر الدخل فالاقتراح هو تسريع برنامج التخصيص والتوسُّع في استكشاف الغاز الطبيعي وتبنيِّ سياسة واضحة في مجال استفادة الصناعات المحلية منه لقيمًا أساسيًّا ، إضافة إلى إنشاء جهاز مستقل يُعنى بشؤون التجارة الخارجية والتفاوض الدولي في هذا المجال ، مع إجراء مراجعة شاملة لجميع الأنظمة التي تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية . وفيما يتعلق بمحور المعرفة فإن المقترح هو تطوير نموذج يخدم رؤية الملك عبدالله للعلوم والتقنية بمنطقتي (الشميسي) و (عكاظ) كنواة لتطوير هذا المسار في المملكة ، وإنشاء هيئة عليا تشرف على تطوير هذا المسار، وتأسيس الإطار القانوني والإداري وبناء التجهيزات الأساسية ألللازمه لتشجيع الاستثمارات في هذه المدينة .